1. لمحة عامة

يلتزم مصرف أبوظبي الإسلامي ش.م.ع ("المصرف") بتزويدكم بخدمات تمويل مفتوح مبتكرة ومتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية، مع ضمان خصوصية وأمان بيانات المستخدمين التي يتم مشاركتها أو الحصول عليها (جمعها) من أو مع أي مزود خدمة طرف ثالث أو مؤسسة مالية مرخصة عبر منصة التمويل المفتوح.
تحكم هذه الشروط والأحكام خدمات التمويل المفتوح التي يقدمها المصرف وفقًا للوائح التمويل المفتوح الصادرة عن مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي، وشروط منصة التمويل المفتوح، وغيرها من القوانين واللوائح المعمول بها في دولة الإمارات العربية المتحدة، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر المرسوم بقانون اتحادي رقم (6) لسنة 2025 ("شروط التمويل المفتوح").
توافق بموجب استخدامك خدمات التمويل المفتوح على الالتزام بشروط التمويل المفتوح هذه، وهي شروط مكملة للشروط والأحكام العامة للحسابات والخدمات المصرفية الإسلامية للمصرف، التي قد يتم تعديلها من وقت لآخر ("شروط وأحكام المصرف العامة") ويمكن الاطلاع عليها على موقع المصرف الإلكتروني: الشروط والأحكام. تُقرأ شروط التمويل المفتوح هذه وتُفسَّر بما يتماشى مع شروط وأحكام المصرف العامة. وفي حال وجود أي تعارض بين شروط التمويل المفتوح هذه وشروط وأحكام المصرف العامة، تسود شروط وأحكام المصرف العامة فيما يتعلق بخدمات التمويل المفتوح. باستثناء ما هو محدد في شروط التمويل المفتوح هذه، فإن المصطلحات المكتوبة بأحرف كبيرة في النص الإنجليزي لها المعاني المنسوبة إليها في شروط وأحكام المصرف العامة. يُرجى قراءة شروط التمويل المفتوح هذه بعناية قبل الموافقة الصريحة على استخدام خدمات التمويل المفتوح.

2. التعريف

"الحساب": أي حساب مفعَّل مفتوح لدى المصرف وفقًا لشروط وأحكام المصرف العامة وقت الاستفادة من خدمات التمويل المفتوح.
"الواجهة": واجهة برمجة التطبيقات. في سياق واجهات برمجة التطبيقات، يشير مصطلح "التطبيق" إلى أي برنامج ذي وظيفة محددة. ويمكن اعتبار "الواجهة" بمنزلة عقد خدمة بين تطبيقين.
"المصرف": مصرف أبوظبي الإسلامي ش.م.ع.
"الموافقة": موافقة المتعامل الصريحة والمستنيرة والطوعية على مشاركة بيانات المستخدم مع المصرف.
"المتعامل" أو "أنت" أو "ضمير الملكية العائد عليك": أي فرد أو كيان يمتلك حسابًا أو منتجًا لدى المصرف.
"المصرف المركزي": مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي.
"المؤسسة المالية المرخصة": أيًا من المصارف أو المؤسسات المالية المرخصة من مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي لتقديم الخدمات المالية.
"منصة التمويل المفتوح": المنصة الرقمية والتقنية المعروفة باسم "الطارق" (أو أي اسم آخر) التي توفرها وتديرها شركة نبراس للتمويل المفتوح ذ.م.م. ("نبراس")، أو أي جهة أخرى وفقًا للوائح التمويل المفتوح.
"شروط منصة التمويل المفتوح": الشروط والأحكام التي تحكم استخدام منصة التمويل المفتوح.
"لائحة التمويل المفتوح": لائحة التمويل المفتوح رقم 07/2023 (بصيغتها المعدلة أو الملغاة من حين لآخر) الصادرة عن المصرف المركزي.
"خدمات التمويل المفتوح": الخدمات التي تُمكّن المتعامل من مشاركة بياناته المُخزّنة لدى المصرف أو المؤسسات المالية المرخصة الأخرى، مع مزودي خدمات الطرف الثالث أو المصرف، بموافقة صريحة من المتعامل.
"الطرف الثالث": أي طرف آخر غيرك أنت والمصرف.
"مزود خدمات الطرف الثالث": أي جهة مُصرَّح لها من المصرف المركزي بالوصول إلى بيانات المستخدم لغرض تقديم الخدمات وفقًا للائحة التمويل المفتوح.
"بيانات المستخدم": أي معلومات، بما فيها البيانات الشخصية المتعلقة بالمتعامل، والمُخزّنة لدى المصرف فيما يتعلق بما يلي: (أ) حساباتك أو منتجاتك (بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر حسابك الجاري، وحساب التوفير، والبطاقة المُغطّاة، والتمويل الشخصي، والتمويل السكني، وتمويل السيارات) لدى المصرف، كما هو مُحدد في المادة 5 من لائحة التمويل المفتوح، التي قد تشمل تفاصيل حسابك، ومدفوعاتك الدورية، ومعاملات حسابك، ومعلومات منتجاتك، وبيانات الاتصال بك؛ و(ب) البيانات الموصوفة بمزيد من التفصيل في اللوائح ذات الصلة الصادرة عن المصرف المركزي لهذا الغرض (بما في ذلك بيانات المتعامل المصرفية / الشخصية وبيانات تعريف المتعامل، ورصيد حسابه، وبيانات معاملات الحساب).

3. الخدمة

خدمة التمويل المفتوح مبادرة من المصرف المركزي تُمكّن متعاملي المؤسسات المالية المرخصة من مشاركة بياناتهم بشكل آمن مع مزودي خدمات الدفع من الأطراف الثالثة أو المصرف عبر منصة التمويل المفتوح لتوفير خدمات ومنتجات مالية جديدة ومبتكرة لهم، بعد الحصول على موافقتهم. لمزيد من التفاصيل، يُرجى مراجعة قسم الأسئلة الشائعة لدى المصرف للاطلاع على معلومات إضافية حول خدمات التمويل المفتوح.
رهنًا بموافقة المتعامل، يُلزم المصرف أو أي مؤسسة مالية مرخصة أخرى (بصفتها الجهة المالكة لبيانات المستخدم) بموجب لائحة التمويل المفتوح، بتزويد مزودي خدمات الدفع من الأطراف الثالثة أو المصرف (بصفتهم متلقّي البيانات ومقدمي الخدمات) بإمكانية الوصول إلى بيانات المستخدم عبر منصة التمويل المفتوح لغرض بدء المعاملات والخدمات والبيع المتبادل بين المتعامل ومزود خدمات الدفع من الأطراف الثالثة أو المصرف.

V1 Jan 2026

4. موافقة المتعامل

4.1 منح الموافقة

يجب عليك منح موافقتك للمؤسسات المالية المرخصة قبل أن تتمكن هذه المؤسسات من مشاركة بيانات المستخدم الخاصة بك مع أي طرف ثالث أو مع المصرف (بما في ذلك الوصول إلى البيانات ومعاملات الدفع) لتقديم خدمات التمويل المفتوح.

(أ) يمكنك منح موافقتك إلكترونيًا عبر قنوات آمنة توفرها المؤسسات المالية المرخصة.

(ب) تسري الموافقة المقدمة للمعاملات المتكررة لمدة 12 شهرًا.

(ج) في مقابل استخدامك لخدمات المصرف، تُطبَّق الرسوم والمصاريف والحدود وفقًا للائحة الخدمات والرسوم التي قد يُحدِّثها المصرف من وقت لآخر وفقًا لتقديره، وتُصبح هذه التحديثات سارية المفعول فور نشرها على تطبيق المصرف أو موقعه الإلكتروني.

4.2 سحب الموافقة

يمكنك سحب موافقتك أو إبداء أي مخاوف تتعلق بمعالجة بيانات المستخدم الخاصة بك، في أي وقت، عن طريق إخطار المؤسسة المالية المرخصة عبر قناة الخدمات المصرفية عبر الهاتف المتحرك الخاصة بها أو عبر منصة التمويل المفتوح.

(أ) عند سحب الموافقة، ستتوقف المؤسسة المالية المرخصة عن مشاركة بيانات المستخدم الخاصة بك مع مزود الخدمة الطرف الثالث ذي الصلة أو المصرف فورًا.

(ب) يؤدي سحب الموافقة إلى إيقاف مشاركة بيانات المستخدم أو تنفيذ الخدمات مستقبلًا، لكنه لن يؤثر بأثر رجعي على المعاملات المكتملة.

(ج) قد يستغرق طلب السحب ما يصل إلى 48 ساعة للمعالجة والتنفيذ.

5. مشاركة البيانات والخصوصية

5.1 نطاق مشاركة البيانات:

يمكنك تحديد معايير مختلفة لنوع بيانات المستخدم التي توافق على مشاركتها. ولن يتمكن مزود الخدمة الطرف الثالث المحدد أو المصرف من الوصول إلا إلى بيانات المستخدم التي وافقت على مشاركتها.

(أ) قد تشمل أنواع بيانات المستخدم تفاصيل حسابك، ومدفوعاتك، ومعاملات حسابك، ومعلومات منتجاتك، وبيانات الاتصال والجهات الأخرى ذات الصلة.

5.2 أمن البيانات

يستخدم المصرف معايير أمان معتمدة في القطاع، بما في ذلك التشفير وواجهات برمجة التطبيقات الآمنة، لحماية بيانات المستخدم أثناء نقلها وتخزينها.

يلزم المصرف المركزي مزودي خدمات الدفع الخارجيين أو المصرف بالحفاظ على معايير أمان مكافئة، وعليهم في جميع الأوقات تطبيق تدابير تقنية وتنظيمية مناسبة لمنع المعالجة أو الوصول أو النسخ أو التعديل أو إعادة الإنتاج أو العرض أو التوزيع غير المصرح به أو غير القانوني لبيانات المستخدم، ولمنع الفقدان أو التدمير أو التغيير أو الإفصاح أو التلف العرضي أو غير القانوني لبيانات المستخدم.

يُطلب من مزودي خدمات الدفع الخارجيين أو المصرف إخطار المؤسسة المالية المرخصة فورًا ودون أي تأخير غير مبرر في حال علمهم بما يلي:

(أ) فقدان بيانات المستخدم أو انتهاكها أو إتلافها أو تلفها أو تشويهها أو عدم إمكانية استخدامها، سواءً كليًا أو جزئيًا.

(ب) أي معالجة أو انتهاك لبيانات المستخدم عن طريق الخطأ أو دون تصريح أو بشكل غير قانوني.

(ج) أي خرق لبيانات المستخدم.

تتم معالجة بيانات المستخدم وفقًا لإشعار خصوصية البيانات الخاص بالمصرف ولوائح المصرف المركزي. لمزيد من التفاصيل حول حقوقك ومعلومات أساسية أخرى حول معالجة بياناتك الشخصية، يرجى مراجعة إشعار خصوصية البيانات المتاح على موقعنا الإلكتروني في قسم سياسة الخصوصية.

لا يبيع المصرف بيانات المستخدم الخاصة بك أو يؤجرها لأطراف ثالثة.

5.3 ترخيص البيانات الممنوح منكم إلى المصرف

تمنح المصرف ترخيصًا مجانيًا وغير حصري لاستخدام البيانات والمواد وغيرها من حقوق الملكية الفكرية حسب الضرورة أو المنفعة التي قد يقدمها المصرف لك لتقديم خدمات التمويل المفتوح أو غيرها من الخدمات، ولتنفيذ التزامات المصرف بموجب هذه الاتفاقية. يجوز للمصرف جمع البيانات منك وعنك والاحتفاظ بها: (أ) لغرض تزويدك بخدمات التمويل المفتوح؛ و(ب) للنظر في أهليتك للحصول على خدمات التمويل المفتوح أو غيرها من الخدمات المصرفية. تفهم وتوافق على أنه يجوز مشاركة هذه البيانات مع جهات خارجية معينة واستخدامها من قبلها (بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر، مزودي خدمات الطرف الثالث، والجهات الحكومية، والمحاكم، والمدققين، والهيئات التنظيمية، والمستشارين المتخصصين). بالإضافة إلى ذلك، تفهم أنه يجوز مشاركة هذه البيانات مع المصرف من هذه الجهات الخارجية، وتفوض المصرف باستلام بياناتكم من هذه الجهات. تقرُّ وتوافق على أن المصرف غير مسؤول عن أي أفعال أو تقصير من جانب أي أطراف ثالثة فيما يتعلق بمعالجة بياناتك، إلا بالقدر الذي يقتضيه القانون المعمول به.

4–5 استخدام بياناتك ومشاركتها

يجمع المصرف المعلومات والبيانات منك، ويحتفظ بها، ويستخدمها، ويخزنها، وينقلها، ويعالجها، ويشاركها مع مزودي خدماته من الأطراف الثالثة، وفقًا لسياسة الخصوصية الخاصة بالمصرف. توافق على جمع البيانات واستخدامها والاحتفاظ بها وتخزينها ونقلها ومعالجتها ومشاركتها مع مزودي خدمات الطرف الثالث وغيرهم من البائعين والوكلاء والموردين من الأطراف الثالثة، وفقًا لسياسة الخصوصية الخاصة بالمصرف. كما توافق على مراجعة سياسة الخصوصية الخاصة بالمصرف دوريًا للاطلاع على أي تعديلات محتملة. وباستخدامك لخدمات المصرف بعد إجراء أي تعديلات على سياسة الخصوصية الخاصة به، يُعتبر ذلك موافقة منك على هذه التعديلات.

يجوز للمصرف جمع واستخدام ومشاركة والاحتفاظ بمعلوماتك الشخصية أو غير العامة، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر: اسمك، وعنوانك، ورقم هاتفك، وبريدك الإلكتروني، ورقم الضمان الاجتماعي ورقم التعريف الضريبي، وبيانات الدفع، وبيانات المعاملات، بما في ذلك أرقام الحسابات وسجل المشتريات ("البيانات") لغرض النظر في أهليتك للحصول على الخدمات المصرفية، وتوفيرها، وإدارتها، وصيانتها، بالإضافة إلى إدارة حسابك بشكل مستمر، ودعم المتعاملين، ومنع الاحتيال، والامتثال للمتطلبات القانونية والتنظيمية المعمول بها.

لأغراض الخدمات المصرفية وتزويدك بها، يحق للمصرف (أ) استخدام البيانات حسب الضرورة لأداء الخدمات المصرفية (بما في ذلك توزيع البيانات على مزودي خدماته من الأطراف الثالثة وغيرهم من الأطراف الثالثة، بناءً على طلبك وحسب الضرورة لأداء الخدمة المصرفية)؛ (ب) الاحتفاظ بالبيانات طالما كان ذلك ضروريًا أو كما يقتضيه القانون، واستخدامها داخليًا لأغراض حفظ السجلات، وإعداد التقارير الداخلية، والدعم؛ (ج) تجميع البيانات والإفصاح عنها بشكل إجمالي حيث لا يمكن تحديد هوية أصحابها، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر، حساب متوسطات التجار حسب المنطقة أو القطاع؛ و(د) تقديم البيانات وفقًا لما تقتضيه القواعد أو القانون أو أمر المحكمة، أو للدفاع عن حقوق المصرف في أي نزاع قانوني. يجوز للمصرف وشركاته التابعة ومقدمي خدمات الطرف الثالث والموردين أو وكلائهم أو مقاوليهم الوصول إلى هذه البيانات واستخدامها ونقلها فيما بينهم حسب الضرورة لغرض تقديم خدمات المصرف وإدارتها. يجوز للمصرف أيضًا نقل البيانات (أ) إلى كيانات غير تابعة تساعد المصرف في تقديم المنتجات والخدمات التي طلبتها؛ (ب) إلى الشركات التي تقدم خدمات الدعم للمصرف؛ (ج) إلى الشركات التي تقدم خدمات التسويق نيابةً عن المصرف؛ أو (د) وفقًا لما ينص عليه القانون.

تقرُّ صراحةً بأن المصرف غير مسؤول عن أي استخدام أو إساءة استخدام للبيانات من أطراف ثالثة بمجرد الإفصاح عنها وفقًا لهذا الاتفاق، وتتنازل عن أي مطالبات ضد المصرف في هذا الشأن.

عند تقييم أهليتك للحصول على الخدمات المصرفية، وتوفيرها، وإدارتها، وكذلك في ظل الظروف الموضحة في سياسة الخصوصية التي قد تخضع للتغيير من حين لآخر، يجوز للمصرف الحصول على تقارير استهلاكية متنوعة عنك من جهات خارجية، وإجراء فحص ائتماني، أو الحصول على معلومات شخصية أو ائتمانية أخرى عنك. وبناءً على ذلك، يجوز للمصرف، من حين لآخر، الحصول على معلومات تعريفية وائتمانية (بما في ذلك التقارير الائتمانية) وتقارير استهلاكية أخرى من جهات متعددة لتقارير المستهلكين لغرض التحقق من هويتك وتقييم مخاطر الاحتيال والائتمان المرتبطة بك فيما يتعلق بأي معاملة تجارية. وتفوّض المصرف صراحةً بالتحقق من تاريخك الشخصي وخلفيتك، ومعلوماتك التعريفية والائتمانية، والحصول على تقارير ائتمانية أو استهلاكية أو تقارير أخرى للتحقق من خلفيتك يراها المصرف ضرورية لمراجعة قبول طلبك مبدئيًا، وبعد ذلك في أي وقت أثناء استخدامك للخدمات المصرفية. كما تفوّض أي شخص أو وكالة تقارير ائتمانية تصدر تقارير استهلاكية بالرد على استفسارات الائتمان هذه وتزويد المصرف بتلك المعلومات. تُقرُّ وتضمن للمصرف أن تتوافق هذه المعلومات والوثائق مع جميع المتطلبات المعمول بها بموجب جميع القوانين واللوائح الحكومية والاتحادية في دولة الإمارات العربية المتحدة لأغراض هذه الاتفاقية. وتُفوّض المصرف تفويضًا غير قابل للإلغاء بالاحتفاظ بهذه التقارير لأغراض قانونية، ولأغراض الامتثال، ولإدارة المخاطر، طالما يسمح بذلك القانون المعمول به.

وبينما يبذل المصرف جهودًا معقولة تجاريًا لحماية البيانات التي يتم الحصول عليها ومعالجتها وتخزينها ونقلها أثناء استخدام خدمات المصرف، يُخلي مسؤوليته صراحة عن أي ضمان بأن تتم معالجة البيانات وتخزينها أو نقلها دون اعتراض أو تعديل غير مصرح به، أو أن البيانات لن يتم الوصول إليها أو اختراقها من أي أطراف ثالثة غير مصرح لها.

6. المسؤوليات والالتزامات

6.1 مسؤوليات المصرف:

يضمن المصرف والمؤسسات المالية المرخصة نقل بيانات المستخدم التي وافقتَ على مشاركتها مع المؤسسات المالية المرخصة ذات الصلة بشكل آمن ودقيق.

يتعامل المصرف فورًا، قدر الإمكان، مع أي وصول غير مصرح به أو اختراق للبيانات، امتثالًا للوائح التمويل المفتوح وغيرها من اللوائح والإرشادات ذات الصلة.

6.2 مسؤوليات المتعامل:

(أ) يجب عليك مراجعة شروط التمويل المفتوح هذه وفهمها جيدًا قبل منح الموافقة للمؤسسات المالية المرخصة على خدمات التمويل المفتوح.

(ب) أنت وحدك المسؤول عن مراجعة جميع مستندات المصرف وفهمها (بما في ذلك أي شروط وأي إشعار خصوصية) قبل منح الموافقة للمؤسسات المالية المرخصة على خدمات التمويل المفتوح.

(ج) ينبغي عليك التأكد من معرفتك بمعايير البيانات التي تتم مشاركتها، ومع من، ولأي أغراض.

(د) ينبغي عليك التأكد من أن معلوماتك (بما في ذلك البيانات الشخصية) المحفوظة لدى المؤسسة المالية المرخصة كاملة ودقيقة.

(هـ) ينبغي عليك التأكد من تقديم تفاصيل دقيقة للامتثال لقوانين مكافحة الرشوة والفساد، ومكافحة غسل الأموال، ومكافحة تمويل الإرهاب، بالإضافة إلى القوانين المتعلقة بالعقوبات، لكي تأخذها المؤسسة المالية المرخصة أو المصرف بعين الاعتبار عند تقديم خدمات التمويل المفتوح.

(و) أنت مسؤول عن التأكد من أن أي موافقة تقدمها لمشاركة بيانات المستخدم قد تم التحقق منها وتفويضها من قبلك، كما يجب عليك إبلاغ المؤسسة المالية المرخصة أو المصرف بأي إلغاء لاحق لهذه الموافقة في الوقت المناسب.

مصرف أبوظبي الإسلامي، شركة مساهمة عامة مرخصة من مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي

(j) ينبغي عليك الحفاظ على سرية بيانات اعتماد المصادقة الخاصة بك في جميع الأوقات، وإبلاغ المؤسسة المالية المرخصة أو المصرف فورًا بأي وصول غير مصرح به أو إفشاء لبيانات اعتماد المصادقة الخاصة بك.
(ح) ينبغي عليك الحفاظ على سرية بيانات اعتماد المصادقة الخاصة بك في جميع الأوقات، وإبلاغ المؤسسة المالية المرخصة أو المصرف فورًا بأي وصول غير مصرح به أو إفشاء لبيانات اعتماد المصادقة الخاصة بك.
(ط) ينبغي عليك التأكد من التحقق من بيانات المستفيد وتقديم بيانات دقيقة عنه (بما في ذلك الحساب/المنتج، والمستفيدين، والمبلغ، والتاريخ، وعملة مصدر الحساب) لأي طلب من خدمات التمويل المفتوح (مع موافقات منفصلة للمدفوعات لمرة واحدة أو المتكررة).

7. إجراءات المعاملات

اختيار الخدمة: يمكنك تسجيل الدخول إلى تطبيق الهاتف المتحرك من المصرف للاستفادة من الخدمات/المعاملات التي تحتاجها. قد تشمل هذه الخدمات/المعاملات، على سبيل المثال لا الحصر، التحويل، والإيداع، والتخصيص، والسحب، والاسترداد، والبيع، والطلب، والإلغاء، أو البيع المتبادل فيما يتعلق بحسابك/حساباتك لدى المؤسسة المالية المرخصة أو منتجاتها.
الموافقة: بعد اختيار الخدمة، ستتم إعادة توجيهك إلى موقع المؤسسة المالية المرخصة الإلكتروني أو تطبيق الهاتف المتحرك لإتمام عملية تسجيل الدخول المعتادة، ثم ستحتاج إلى الموافقة على السماح للمؤسسة المالية المرخصة بإجراء المعاملات أو مشاركة بيانات المستخدم الخاصة بك مع المصرف.
المشاركة الآمنة: بعد موافقتك، تنقل المؤسسة المالية المرخصة بيانات المستخدم المحددة الخاصة بك بشكل آمن إلى المصرف عبر منصة التمويل المفتوح.
الوصول إلى الخدمات: يمكنك بعد ذلك استخدام خدمات/معاملات المصرف وفقًا لأي اتفاقية مبرمة بينك وبين المصرف. لن تكون المؤسسة المالية المرخصة طرفًا في أي اتفاقية بينك وبين المصرف.

8. المبالغ المستردة

في حال تلقي المصرف طلبًا منك لاسترداد أي مبلغ من أي دفعة قمت بها بخصوص أي معاملة، إذا تعذر على التاجر، لأي سبب كان، تقديم المنتج أو الخدمة (كليًا أو جزئيًا) التي اشتريتها منه ودفعت ثمنها باستخدام خدمات المصرف، سيتواصل المصرف مع التاجر للتحقق من الحقائق ذات الصلة. ولن يكون المصرف ملزمًا برد أي مبلغ ما لم يستلم الأموال المقابلة فعليًا من التاجر أو أي طرف ثالث ذي صلة. بعد ذلك، يقرر المصرف، وفقًا لتقديره المطلق، ما إذا كان سيتم رد أي مبلغ ومقداره. تقر وتوافق على أن المصرف غير مسؤول عن أداء أي من التزامات التاجر، ولا يضمنها، وأن جميع قرارات المصرف المتعلقة برد المبالغ نهائية وملزمة.
يُتفق على أن للمصرف الحق في الحصول على رسوم الخدمة عن كل معاملة تُقدمها عبر تطبيق الهاتف المتحرك من المصرف من قبلك، بغض النظر عن أي استرداد مُحدد في هذه الاتفاقية. كما تُقر بأن رسوم الخدمة غير قابلة للاسترداد تحت أي ظرف من الظروف، وأن أي استرداد ممنوح سيكون صافيًا بعد خصم رسوم الخدمة وأي رسوم أو خصومات أخرى سارية.

9. تحديد المسؤولية

باستثناء ما هو منصوص عليه خلافًا لذلك في شروط التمويل المفتوح هذه، وإلى أقصى حد يسمح به القانون المعمول به، لا يتحمل المصرف، في أي حال من الأحوال، ما لم يكن ذلك نتيجة تعدي أو تقصير من جانبه، أي مسؤولية عن أي أضرار مهما كانت، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر، أي أضرار عرضية أو تبعية أو خاصة أو غير مباشرة أخرى ناشئة عن (أ) استخدام خدمات التمويل المفتوح؛ (ب) أي مطالبة تُعزى إلى أخطاء أو سهو بسبب خدمات التمويل المفتوح؛ (ج) الوصول غير المصرح به إلى بيانات المستخدم أو تعديلها؛ أو (د) أي أمر آخر يتعلق بخدمات التمويل المفتوح. يدرك المتعامل ويوافق على أن المصرف ليس لديه سيطرة على تصرفات المتعامل ولا على تصرفات مشغل منصة التمويل المفتوح أو مزودي خدمات الدفع من الأطراف الثالثة أو المؤسسات المالية المرخصة، ولن يكون المصرف مسؤولاً عن أي تأخير أو فشل في تنفيذ تعليمات المتعامل بسبب ظروف خارجة عن سيطرته، بما في ذلك انقطاعات مرافق الاتصالات أو انقطاع التيار الكهربائي أو أعطال المعدات أو إهمال أو فعل أو عدم فعل أي مشاركين في منصة التمويل المفتوح.
بموجب هذا، وفي حال عدم وجود أي تعدي أو تقصير من جانب المصرف أو أي طرف ذي صلة، يُخلي المتعامل مسؤولية المصرف من أي التزام تجاهه أو تجاه أي طرف ثالث فيما يتعلق بالتعليمات التي نفذها المصرف بناءً على طلب المتعامل، أو عن أي سبب يُعزى بشكل مباشر أو غير مباشر إلى نوع أو طبيعة خدمات التمويل المفتوح، بما في ذلك أي مخاطر مرتبطة بخدمات التمويل المفتوح التي تُعد جزءًا لا يتجزأ منها، كالخسارة أو المسؤولية الناتجة عن فقدان الأموال، أو عدم القدرة على ردّ مبالغ المعاملات التي تمت عن طريق الخطأ، أو الاحتيال، أو الفساد، أو فقدان المعلومات أو البيانات، أو لأي سبب آخر، أو عن أي مسؤولية ناتجة عن عدم القدرة على الوصول إلى منصة التمويل المفتوح أو أي برامج أو مواد تابعة لجهات أخرى أو تكاملها مع خدمات التمويل المفتوح.
يقتصر التزام المصرف تجاهك على الخسائر أو الأضرار الفعلية المباشرة التي تتكبدها نتيجةً للاحتيال أو التعدي أو التقصير من جانب المصرف.

10. التعويض

يوافق المتعامل على الدفاع عن المصرف وتعويضه وإبراء ذمته من أي مطالبات أو التزامات أو خسائر أو أضرار فعلية ومباشرة (بما في ذلك، على سبيل المثال لا الحصر، أتعاب المحاماة المتكبدة بشكل معقول) (يشار إليها مجتمعة باسم "الخسائر") ضد المصرف بناءً على أو ناشئة عن إخفاق المتعامل في أداء التزاماته أو واجباته بموجب شروط التمويل المفتوح هذه، أو تقصيره في أدائه أو إخلاله بالتزاماته وواجباته، نتيجة لاستخدامه خدمة التمويل المفتوح.

11. انقطاعات الخدمة

تقر بأن خدمات التمويل المفتوح التي يقدمها المصرف تخضع لتوافر منصة التمويل المفتوح، وبالتالي، باستخدامك لخدمة التمويل المفتوح، فإنك تقر وتوافق على ما يلي:

(أ) يعمل مشغل منصة التمويل المفتوح كوسيط منظم يسهل تبادل البيانات بشكل آمن عبر الواجهة بين المؤسسات المالية المرخصة والمصرف ومقدمي الخدمات الطرف الثالث المرخصين.

(ب) المصرف متلق مستقل للبيانات، وليس وكيلاً أو شريكاً أو تابعًا للمصرف المركزي أو مشغل منصة التمويل المفتوح.

(ج) يتولى مشغلُ منصة التمويل المفتوح إدارة تشغيل المنصة وتوافرها وأمانها وأدائها.

(د) لا يتحمل المصرف أي مسؤولية عن أي انقطاع أو تأخير في البيانات أو مشكلة في الوصول أو أخطاء في دقة البيانات المتعلقة بمنصة التمويل المفتوح، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر، ما ينتج عن انقطاعات الخدمة أو القيود التقنية للمؤسسات المالية المرخصة أو مقدمي الخدمات من الطرف الثالث المشاركين.

(هـ) يبذل المصرف قصارى جهده لإخطارك بأي انقطاعات أو قيود معروفة ناتجة عن استخدام منصة التمويل المفتوح قد تؤثر على خدمة التمويل المفتوح.

12. الامتثال لأحكام الشريعة الإسلامية

تقر وتوافق على ما يلي:

(أ) ينبغي أن تكون جميع المنتجات والخدمات المالية التي يتم الوصول إليها من خلال خدمة التمويل المفتوح متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية.

(ب) ينبغي على مزودي الخدمات من الأطراف الثالثة أو المؤسسات المالية المرخصة المشاركة في خدمة التمويل المفتوح ضمان توافق خدماتهم ومنتجاتهم المقدمة لك مع أحكام الشريعة الإسلامية.

(ج) يحتفظ المصرف بالحق في رفض أي معاملة أو طلب لمشاركة أو الحصول على بيانات المستخدم من أو مع المؤسسات المالية المرخصة أو مزودي الخدمات من الأطراف الثالثة إذا كان هذا الطلب يتعارض أو قد يتعارض مع مبادئ وأحكام الشريعة الإسلامية وفقاً لما هو محدد في المعايير الشرعية الصادرة من هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية كما تفسرها لجنة الرقابة الشرعية الداخلية للمصرف.

(د) ينبغي عليك استشارة مستشاري قسم الرقابة الشرعية الداخليةفي المصرف للحصول على توضيح بشأن توافق الخدمات أو المعاملات المحددة.

13. تعديلات شروط التمويل المفتوح

يحق للمصرف تعديل شروط التمويل المفتوح هذه في أي وقت ولأي سبب، وذلك بإرسال إشعار إلى المتعامل قبل 60 يومًا على الأقل عبر البريد الإلكتروني أو الرسائل النصية القصيرة قبل سريان التعديل.

في حال عدم موافقة المتعامل على أي تعديلات أو تغييرات، لا يحق له استخدام خدمات التمويل المفتوح. وإذا استخدم المتعامل هذه الخدمات بعد انقضاء فترة الإشعار هذه، يُعد ذلك موافقة ضمنية منه على هذه التعديلات.

14. القانون الحاكم والاختصاص القضائي

تخضع شروط التمويل المفتوح هذه ، وأي نزاع أو مطالبة (بما في ذلك النزاعات أو المطالبات غير التعاقدية) الناشئة عنها أو المتعلقة بها أو بموضوعها أو بتكوينها، في جميع جوانبها، وتُفسّر فيما لم يرد به نص فيه لقوانين دولة الإمارات العربية المتحدة الاتحادية وأي قوانين محلية أخرى سارية، إلى الحد الذي لا تتعارض فيه هذه القوانين مع مبادئ وأحكام الشريعة الإسلامية وفقاً لما هو محدد في المعايير الشرعية الصادرة من هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (أيوفي) كما تفسرها لجنة الرقابة الشرعية الداخلية للمصرف. وفي حال وجود تعارض، يُعمل بأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية، ويخضع المتعامل بموجب هذا بشكل نهائي وحصري للاختصاص القضائي لمحاكم إمارة أبوظبي للنظر في أي دعوى أو إجراء أو نزاع قد ينشأ عن شروط التمويل المفتوح هذه أو يتعلق بها، وفقًا لأحكام القانون.

15. الشكاوى

إذا كانت لديك أي استفسارات أو رغبة في تقديم شكوى بخصوص الخدمات المقدمة ضمن برنامج التمويل المفتوح، يمكنك القيام بذلك عبر القنوات التالية:

الاتصال بمركز الاتصالات على الرقم 600543216؛ أو

زيارة أي من فروعنا خلال ساعات العمل.

نرد على شكواك فورًا ونسعى لحلها وفقًا لإجراءاتنا الداخلية لمعالجة الشكاوى والمتطلبات التنظيمية المعمول بها.